



Regain

Yemen

مبادرة استعادة



الاستحواذ الحوثي على قطاع الصرافة الصرافة أداة حرب

الفهرس

1	الملخص التنفيذي
2	قطاع الصيرفة في اليمن
3	حجم التداول النقدي لمليشيات الحوثي
6-4	انتهاكات الحوثي ضد الصرافين
9-8	التحول المتدرج لحوثة قطاع الصرافة
15-9	شركات الصرافة الحوثية
16	أبرز شركات ومحلات الصرافة الحوثية
17	التوصيات

المُلخَص التنفيذي

- بعد تدمير المليشيات الحوثية للبنوك، وبما أن القطاع المصرفي تحكمه قواعد واتفاقيات دولية للامتثال، فقد اتجهت المليشيات الحوثية إلى شركات الصرافة، فعمدت إلى أساليب متعددة لإحكام السيطرة على شركات ومنشآت الصرافة وتوظيفها لخدمتها.
- أجبرت المليشيات شركات الصرافة التي كانت قائمة قبل الانقلاب على إجراء معاملاتها المالية بعيدا عن أي رقابة دولية أو محلية، وأسندت إليها مهام مالية، حيث يتم توريد الإتاوات والجبائيات وصرف مرتبات عناصر المليشيات، وتوزيع المساعدات النقدية لعناصرها وأسر قتلها وغيرها من المهام.
- تستخدم المليشيات شركات الصرافة في صرف الأموال والمخصصات المالية لقيادات وجميع منتسبي المليشيات.
- تجني ميليشيا الحوثي مئات المليارات من الريالات سنويا من شركات ومنشآت ومحلات الصرافة في مناطق سيطرتها مقابل الضرائب والزكاة وتجديد التراخيص والرسوم الحكومية بالإضافة.
- تجبر المليشيات شركات ومنشآت ومحلات الصرافة على تسليم مبالغ مالية كبيرة لتمويل المهرجانات والفعاليات الطائفية الحوثية على مدار العام.
- اتجهت المليشيات بعد ذلك إلى إنشاء شبكتها ومنظومتها المالية الخاصة بعيدا عن الشركات التي كانت قائمة والتي تعرضت بعد ذلك للتنكيل والملاحقة والاختطافات والنهب والابتزاز.
- استخدمت الشبكة الحوثية الجديدة في التعاملات المالية مع الفصائل الموالية لإيران في المنطقة لتهريب ونقل الأموال وشراء الأسلحة والممنوعات.
- استمرار دعم الحوثيين لشركات الصرافة الخاصة بها وتقويض القطاع البنكي والصرافي يهدد بانهيار ما تبقى من دعائم الاقتصاد اليمني ككل.
- استمرار تفريخ الحوثيين لشركات الصرافة يساعد المليشيات في التحايل على الرقابة الدولية ويسهم في تنامي تمويل الإرهاب واستمرار الحرب.
- يعد هذا التقرير استمرارا لسلسلة أعمال وإصدارات وأبحاث مبادرة ريقن يمن حول نهب وتدمير الحوثي مختلف قطاعات الاقتصاد اليمني وآخر تلك الاصدارات تدمير الحوثي للقطاع البنكي.

قطاع الصيرفة في اليمن

بلغ إجمالي عدد شركات ومنشآت الصرافة المرخصة في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي حتى نهاية العام 2023 نحو 1122 شركة ومنشأة صرافة منها 947 ترخيصاً لمكاتب صرافة فردية مقابل 175 شركة صرافة.



وفي عدن رخص البنك المركزي اليمني لـ 96 شركة صرافة و 215 منشأة صرافة فردية و 55 وكيل صرافة في المناطق النائية، ليصل إجمالي شركات ومحال الصرفه في المحافظات المحررة إلى 366 شركة.

وتعد شركات ومحلات الصرافة العاملة في اليمن قنوات شبه رسمية للتحويلات باعتبار أن تأسيسها واستمرارها يتم وفقاً لترخيص من البنك المركزي اليمني إلا أنه من المشكوك التزامها بالقانون رقم 20 لسنة 1995 وتعديلاته بالقانون رقم 15 لسنة 1996 بشأن تنظيم أعمال الصرافة وكذلك بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني بعدن.

ولا تخضع أنشطتها وأعمالها في الواقع العملي بشكل كلي لرقابة ومتابعة البنك المركزي اليمني والجهات الرسمية الأخرى المختصة، إذ تشير التقارير إلى انتشار أنشطة تحويل الأموال من قبل مكاتب الصرافة الفردية والتي انحصر نشاطه بموجب القانون في بيع وشراء النقد الأجنبي، بالإضافة إلى وجود أفراد آخرين يمارسون هذه الأنشطة دون أي ترخيص.

وأكد فريق ريقن يمن أنه لا يتم الاستفادة من الأموال المتدفقة عبر الصرافين وبالذات النقد الأجنبي، ولا يتم كذلك استخدام الأموال المتركمة لديهم في تمويل احتياجات البنوك التجارية المباشرة أو في مشاريع تنمية، والتي تنعكس على استقرار صرف الريال، كذلك فإن جزءاً من أموال المغتربين والعاملين في الخارج لا تدخل البلاد ليتم رصدها ومتابعتها، وإنما يتم استثمارها خارج اليمن أو إيداعها ببنوك أجنبية في (إيران- العراق- سوريا- لبنان - فنزويلا - تركيا) وفي أحسن الأحوال تدخل في صورة سلع عن طريق المنافذ البرية مع كل من السعودية وعمان والبحرية عبر موانئ الحديدة.

حجم التداول النقدي لمليشيات الحوثي

يبلغ حجم التداول النقدي في مناطق سيطرة الميليشيا 9.07 ترليون ريال وبنسبة 80% من بلغ إجمالي العرض النقدي 11.349 ترليون ريال حسب نشرة البنك المركزي اليمني بعدن لسبتمبر 2023م موزعة بين البنوك التجارية والإسلامية وشركات ومنشآت الصرافة في مناطق سيطرة ميليشيات الحوثي.

تستحوذ شركات ومنشآت الصرافة على 4.15 ترليون ريال تقريبا موزعة على النحو الآتي:

■ 2.15 ترليون بالريال اليمني

■ 2 ترليون بالعملة الأجنبية ما يعادل 3.7 مليار دولار (532 ريال / دولار).

يبلغ إجمالي النقد وشبه النقد في مناطق سيطرة الميليشيات 7.4 مليار دولار.

حجم الكتلة النقدية من الريال اليمني في السوق 3.813 ترليون منها:

■ 3.529 ترليون ريال عملة متداولة خارج البنوك.

■ 2.15 ترليون ريال بالشكل القديم (إصدار صنعاء 1.375 ترليون ريال حتى سبتمبر 2016م

وإصدار عدن 775 مليار ريال حتي فبراير 2018م)

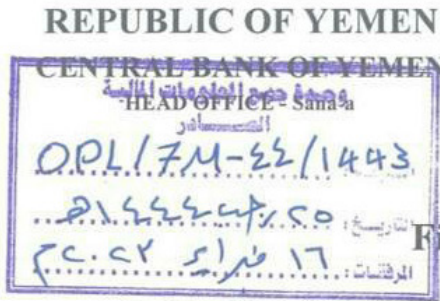


انتهاكات الحوثي ضد الصرافين

منذ الانقلاب الحوثي على الدولة وسيطرتها على القطاع المصرفي مارست الميليشيات الحوثية انتهاكات ممنهجة ضد شركات ومنشآت الصرافة شملت اعتقالات واقتحامات ومداهمات ومصادرة ونهب الأموال وممارسة شتى أنواع الضغوط، بهدف توظيف شركات الصرافة لتنفيذ أجندها، والقضاء على تلك الشركات ودفعها للإفلاس، وإحلال شركات أخرى بديلة عنها.

كما برز في الآونة الأخيرة انتهاكات ممنهجة لميليشيا الحوثي ضد شركات ومنشآت الصرافة ووكلاء المغتربين التقليديين من خلال العديد من الأساليب ابتداء برفع حجم قيمة التراخيص والضمانات النقدية في فرع البنك المركزي بصنعاء وكذا إلزام شركات ومنشآت الصرافة بتسليم جميع التحويلات الخارجية التي لم يتم استلامها (الحوالات المنسية) إلى حساب خاص في فرع البنك المركزي بصنعاء الذي تديره الميليشيا الحوثية، وإصدار التعاميم المخالفة لقانون تنظيم أعمال الصرافة رقم 20 لسنة 1995م وتعديلاته وإلزام شركات ومنشآت الصرافة برفع كشوفات يومية بالأسماء الرباعية للمستفيدين من التحويلات الخارجية تعميم (اعرف عميلك)





الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء
التاريخ: ٢٥ رجب، ١٤٤٤ هـ

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit

(تعميم الى جميع شبكات وشركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية)

المحترم

الأخ / المدير العام

شبكة/ شركة صرافة/ منشأة:

عناية مسؤول الاستئصال

بعدم التسمية ،،،

الموضوع: تعميم - استيفاء بيانات الحوالات

بالإشارة إلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (١) لسنة ٢٠١٠ م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وإلى المنشور رقم ٦ لسنة ٢٠٢١ م الصادر عن البنك المركزي-المركز الرئيسي صنعاء، يتم الالتزام بمتطلبات أعرف عميلك وفق متطلبات القانون ولائحته التنفيذية ومنشور وتعليمات البنك المركزي، ومن ذلك الالتزام من قبلكم والزام وكلائكم في الجمهورية، باستيفاء الأسم الرباعي لمرسل الحوالة والمستفيد منها وارقام هواتفهم عند إصدار أي حوالة، وكذلك رقم ونوع هوية المرسل وعنوانه، واستيفاء الوثائق المؤيدة لتسليم أي حوالة، وأثبتات رقم هوية المستلم ونوعها في نظام الشركة عند الصرف.

وتتحملون مسئولية مخالفتكم أو مخالفة وكلائكم لذلك.

وتقبلوا تحياتنا ،،،
رئيس وحدة جمع المعلومات المالية
وديع محمد السادة

انتهاكات الحوثي ضد الصرافين

كما تم مصادرة جميع التحويلات الخارجية الواردة للمخالفين سياسيا لميليشيا الحوثي وابتزاز أسرهم والتنكيل بهم وحبسهم في حالات عديدة.

كما قامت ميليشيا الحوثي بإغلاق مؤقت للعديد من شركات ومحلات الصرافة في مناطق سيطرتها وابتزازها بدفع غرامات مالية كبيرة وكذا استخدامها في تمويل ميليشيات الحوثي، وإنشاء سجن خاص بالصرافين، إضافة إلى إنشاء دائرة في جهاز الأمن والمخابرات مختص بقمع الصرافين.

وتتمثل أبرز انتهاكات مليشيات الحوثي ضد شركات ومنشآت الصرافة في الضغط على شركات الصرافة التقليدية لتحويل الأموال الإيرانية وتجارة النفط الإيراني غير الشرعية المشبوهة والضغط على العديد من شركات الصرافة التقليدية لتقليص نشاطها لصالح شركات ومنشآت الصرافة الحوثية والمستحدثة خلال الأربعة الأعوام الأخيرة مثل شركة الروضة وشركة الرضوان وشركة النيل وغيرها.



التحول المتدرج لحوثنة قطاع الصرافة

استطاعت الميليشيات الحوثية الدخول إلى القطاع المصرفي الموازي بالتدرج إذ بدأت في استغلال شركات قائمة بالفعل وكانت لها وجود فعلي قبل الانقلاب الحوثي في عام 2016 قامت الميليشيات الحوثية في بداية انقلابها باستغلال البنوك الحكومية والتجارية والإسلامية لأن عمل البنوك يخضع للقواعد والرقابة الدولية وعلاقتها الخارجية لذلك اتجهت الميليشيات الحوثية إلى شبكات الصرافة المحلية، والتي لا رقابة دولية عليها.

ومن الشركات الشهيرة وشبكات التحويل المعروفة التي استطاعت الميليشيات الحوثية استغلالها على سبيل المثال لا الحصر شركة سويد للصرافة وشركة المنتاب إخوان للصرافة.

استغلت الميليشيات الحوثية عددا من شركات الصرافة بصورة نسبية تختلف حسب حجم الشركة حيث عمدت الميليشيات الحوثية إلى استغلال البنى التحتية لتلك الشبكات في تحصيل إيراداتها وجمع إتاواتها من مختلف المناطق اليمنية وتحويلها إلى حسابات قياداتها الخاصة في بعض البنوك اليمنية لاسيما بنك التسليف التعاوني والزراعي فرع الزبيري بصنعاء حيث كان يتم تخصيص بعض الحسابات لتمويل المشتقات النفطية التي تستخدم في الحرب على اليمنيين وتمويل حرب الحوثي على الشعب اليمني.



التحول المتدرج لحوثنة قطاع الصرافة

استغلال المليشيات الحوثية لهذه الشركات دام حتى قامت بتأسيس وبناء شبكاتها المالية الخاصة بها والذي سنوضحه لاحقا في هذا التقرير.

وبناء على المعلومات والتقارير التي تلقتها "ريقن يمن" وبعد تحليلها من قبل فريقها البحثي اتضح استمرار المليشيات الحوثية في تفريخ العديد من شركات ومنشآت الصرافة بأسماء مختلفة بهدف الاحتيال على العقوبات والملاحقات الدولية.

وشهدت الفترة الماضية إدراج عدد من الشركات الحوثية العاملة في قطاع الصرافة ضمن قوائم العقوبات الأمريكية، إلا أن مليشيات الحوثي قامت بالترخيص لشركات جديدة أوكلت إليها نفس المهام لذلك لا بد من استهداف الأشخاص الذين يديرون التفريخ والتراخيص لدى المليشيات لمنعها من توظيف هذا القطاع.



شركات الصرافة الحوثية

بعد أن استغلت المليشيات الحوثية الشركات المالية القائمة فعلا قامت لاحقا بتأسيس شبكتها الخاصة بها ومن ضمن تلك الشركات شركة الرضوان للصرافة والتحويلات التضامنية

شركة الرضوان للصرافة والتحويلات التضامنية:

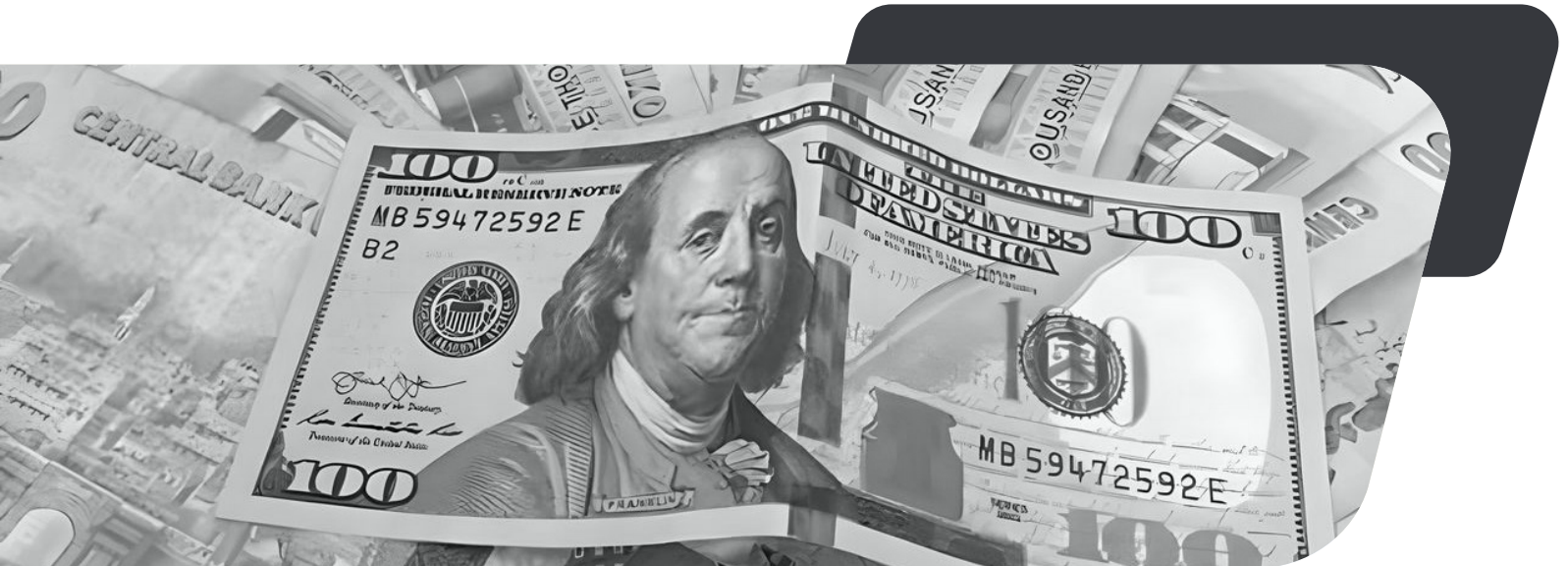


تأسست بموجب عقد تأسيس صادر بتاريخ 2019-3-27م وتم منحها الترخيص من قبل البنك المركزي بصنعاء بشكل غير قانوني بترخيص برقم 2019/347.

يقع المركز الرئيس للشركة في شارع النصر بصنعاء وتمارس نشاطها في الجمهورية اليمنية من خلال مركزها الرئيسي في العاصمة المختطفة صنعاء وفروعها في كل من صعدة والحديدة.

مؤسس الشركة المدعو محمد عبد الله ناصر حسين سواد وهو قيادي حوثي معروف ولكنه لاحقا وفي العام 2022 قام بالتنازل عن الشركة لكل من المدعو عبد المجيد عبد الله أحسن دباش وعلي محمد أحمد الفقيه، حيث يعد الفقيه الذراع المالي للقيادي الحوثي محمد عبد السلام وسبق أن كشفت "ريقرن يمن" في تقارير سابقة ارتباط اسم الفقيه بتأسيس كثير من الشركات العاملة في استيراد النفط لصالح المليشيات الحوثية.

وتعد الشركة أحد استثمارات وزارة الدفاع الحوثية ويشرف عليها القيادي محمد الطالببي، وتنشط في مجال تحويل رواتب بعض القطاعات العسكرية الحوثية، وتمويل شراء الأسلحة.



شركات الصرافة الحوثية

ويوجد حساب خاص بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية التابعة لوزارة الدفاع الحوثية وتعد شريكا لشركة الرضوان.

ومن خلال الاطلاع على المركز المالي للشركة يتبين أنها تستغل أموال المودعين لديها في تمويل الحرب الحوثية وتعاني الشركة من نقص كامل في السيولة حيث تبين أن التزامات الشركة كما هي في 31-12-2022م وثيقة رقم

كما نلاحظ أن الشركة تعاني من أزمة سيولة حيث أن معظم التزامات الشركة تجاه العملاء موزعة إلى مدينين وحسابات مجهولة وأرصدة بالريال اليمني في البنك المركزي في صنعاء وهذا يؤكد ما يحدث حاليا من انعدام للعملة الأجنبية في مناطق سيطرة الحوثيين حيث تجبر المليشيات الحوثية العملاء على استلام حوالاتهم بالعملة الأجنبية بما يعادلها بالريال اليمني وبسعر صرف غير واقعي ومنطقي ولا يتناسب مع ارتفاع الأسعار وحجم التضخم.

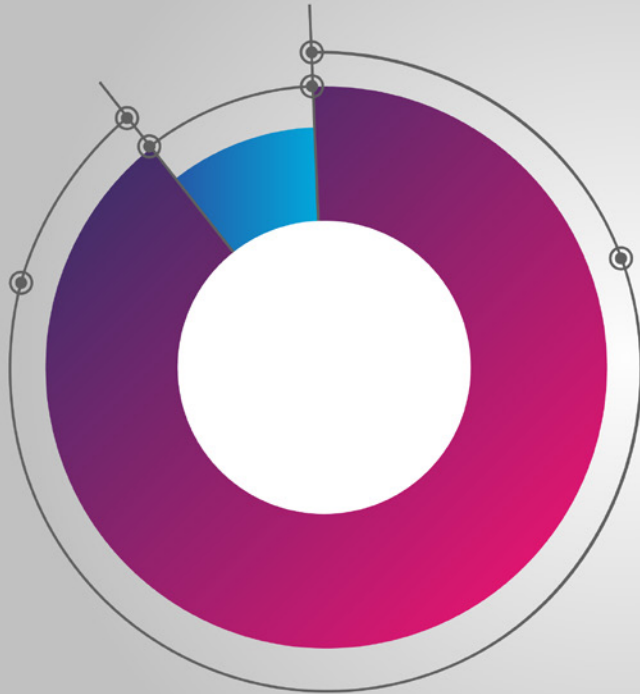
حيث أظهر ميزان المراجعة لشركة الرضوان في 31 ديسمبر 2022 البيانات التالية:

المعادل بالدولار	المبلغ بالريال	البيان
840,364.00	470,603,840.00	النقدية بالصندوق دولار
6,451,082.65	3,612,606,282.00	التزامات الشركة بالدولار الأمريكي
5,610,718.65		العجز في العملات الأجنبية



وبنظرة بسيطة للبيانات أعلاه يتبين أن غرض مليشيات الحوثي من تأسيس شركات صرافة هو استنزاف العملات الأجنبية لتغطية شراء الأسلحة وتحويلات لمليشيات أخرى في المنطقة

شركات الصرافة الحوثية



النقدية بالصندوق دولار

التزامات الشركة بالدولار الامريكى

شركة الرضوان للصرافة التضامنية

الاسم التجاري

2019

تاريخ التأسيس

21/6478

رقم السجل التجاري

رقم ترخيص البنك المركزي

خمسمائة مليون ريال

راس المال المدفوع

وزارة الدفاع الحوثية

الراعي الحقيقي للشركة

محمد الطالبي

المشرف الحوثي

Iwan for Exchange co.

Al-Hasser St - Alshalf Bridge

Tel: 334056 - 334057 - 334058



شركة الرضوان للتصرافة والحوالات النقدية
صنفاء - شارع النصر - جسر الشلف
محف: 334058 - 334057 - 334056

ميزان المراجعة

النوع	اسم الحساب	الرقم	دائن	مدين	دائن	مدين	حركة الفترة	دائن	مدين	رصيد اول الفترة	رصيد آخر الفترة
رئيسي	دائون افراد	231	1,954,934,133,7184	0	292,517,102,080,4058	293,252,788,143,8014	2,690,620,197,114	0	0	0	0
رئيسي	دائون شركات	232	0	604,700,964,5507	127,842,333,664,0354	129,700,398,620,22331,253,363,991,6372	0	0	0	0	0
رئيسي	ذمم دائنة مختلفة	233	27,975,685,678	0	12,600,250,642,298	12,578,137,265,804	5,862,309,184	0	0	0	0
رئيسي	حسابات دائنة اخرى	24	1,416,290,75	0	310,103,248,856,8564	310,106,519,195,1064	4,686,629	0	0	0	0
رئيسي	حسابات دائنة اخرى	24001	1,416,290,75	0	310,103,248,856,8564	310,106,519,195,1064	4,686,629	0	0	0	0
رئيسي	حساب السانج	25	73,373,380,8135	0	86,976,303,3703	1,329,321,2388	0	0	12,273,601,318	0	0
رئيسي	حساب الارباح والخسائر	25001	73,373,380,8135	0	86,976,303,3703	1,329,321,2388	0	12,273,601,318	0	0	0
رئيسي	المصروفات	3	0	0	258,659,972,117	258,659,972,117	0	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات ادارية وعمومية	31	0	0	258,659,972,117	258,659,972,117	0	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات ادارية	311	0	0	138,417,054,77	138,417,054,77	0	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات عمومية	312	0	0	120,242,917,4	120,242,917,4	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات	4	0	0	1,180,396,294,5932	1,180,396,294,5932	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات النشاط	41	0	0	1,175,740,032,2338	1,175,740,032,2338	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات الحوالات	411	0	0	427,629,991,1208	427,629,991,1208	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات فوارق الصرف	412	0	0	748,110,041,113	748,110,041,113	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات اخرى	42	0	0	4,656,262,3594	4,656,262,3594	0	0	0	0	0
رئيسي	عمولات الابداع عبر المربع	42001	0	0	25,000	25,000	0	0	0	0	0
رئيسي	الحوالات الادارية	422001	0	0	874,934,935	874,934,935	0	0	0	0	0
رئيسي	بيع وشراء العملات	422002	0	0	262,850	262,850	0	0	0	0	0
رئيسي	الارادات اخرى	422004	0	0	2,033,967,5744	2,033,967,5744	0	0	0	0	0
رئيسي	ارباح بيع الاصول الثابتة	422006	0	0	946,158	946,158	0	0	0	0	0
رئيسي	سداد الرصيد	422008	0	0	501,184	501,184	0	0	0	0	0
رئيسي	فوارق تسديد الرصيد	422009	0	0	12,167,85	12,167,85	0	0	0	0	0
رئيسي	الاجمالي		615,555,081,7835	0	310,322,956,648,586	310,116,249,368,705	509,686,629,00,838,827,098	0	0	0	0
رئيسي	الرصيد		615,555,081,7835	0	206,707,279,882	0	408,847,801,902	0	0	0	0

شركات الصرافة الحوثية

شركة النيل للصرافة والتحويلات التضامنية:



شركة النيل للصرافة والتحويلات طه حسين الكبسي شركة تضامنية وكانت سابقاً باسم شركة النيل للصرافة والتحويلات عبد الله خولان وشريكه.

تأسست شركة النيل اكسبرس للصرافة والتحويلات المالية طبقاً لقانون الشركات وتعديلاته في العام 2021 حيث تم توثيق نقل ملكية الشركة من المدعو من عبد الله حسين خولان إلى ملكية طه حسين شرف الكبسي، وحمزة علي محمد الكحلاني.

يتركز نشاط شركة النيل في دعم الجانب العسكري.

تعاني الشركة من أزمة سيولة حيث تبين أن معظم التزاماتها تجاه العملاء موزعة إلى مدينتين وحسابات مجهولة وارصدة بالريال اليمني في البنك المركزي في صنعاء وهذا يؤكد ما يحدث حالياً من انعدام للعملة الأجنبية في مناطق سيطرة الحوثيين حيث تجبر الميليشيات الحوثية العملاء على استلام أموالهم بالعملة الأجنبية بما يعادلها بالريال اليمني وبسعر صرف غير واقعي ولا منطقي ولا يتناسب مع ارتفاع الأسعار وحجم التضخم.

تستخدم الشركة أموال المودعين في غسل الأموال وتمويل تجارة الميليشيات في الخارج. وبالاطلاع على ميزان المراجعة لشركة النيل في 31 ديسمبر 2022 تبين أن:

المعادل بالدولار	المبلغ بالريال	البيان
2,174,502.06	1,217,721,156.00	لنقدية بالصندوق دولار
21,463,524.17	12,019,573,536.00	التزامات الشركة بالدولار الأمريكي
-19,289,022.11		العجز في العملات الأجنبية



وبنظرة بسيطة للبيانات أعلاه يتبين أن غرض الميليشيات الحوثي من تأسيس شركات صرافة هو استنزاف العملات الأجنبية لتغطية شراء الأسلحة والتحويلات لميليشيات أخرى في المنطقة.

شركات الصرافة الحوثية

شركة الروضة للصرافة والتحويلات:



تأسست في العام 2019م وتزاول أعمالها في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، واستطاعت الشركة منذ تأسيسها السيطرة على جزء كبير في سوق الصرافة والأعمال المصرفية وتملك 7 فروع و 250 وكيلًا داخليًا وخارجيًا و 10,000 عميل منهم كبار مستوردي المشتقات النفطية وبعض كبار التجار، وتعمل في الحوالات الداخلية والحوالات الخارجية وبيع وشراء العملات الأجنبية والسداد النقدي وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وتتبع مباشرة زعيم الميليشيات عبد الملك الحوثي.

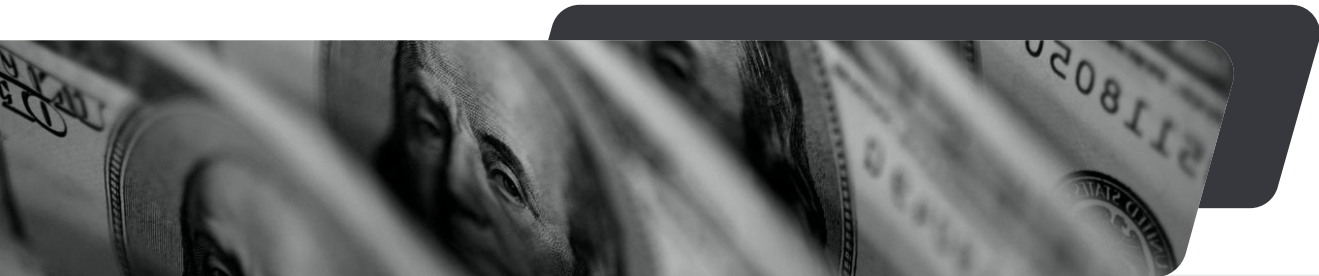
ومن أبرز أنشطة شركة الروضة للصرافة والتحويلات استيراد المشتقات النفطية والإنفاق العسكري لميليشيات الحوثي والسيطرة على جزء كبير من التحويلات الداخلية في مناطق سيطرة الميليشيات وجزء من التحويلات الخارجية الرسمية والغير رسمية، كما تقوم بإرسال الأموال إلى الخارج خاصة أوروبا وأمريكا للناشطين والإعلاميين والسياسيين التابعين لميليشيات الحوثي والمنتشرين في جميع أنحاء العالم.

ارتفعت أصول شركة الروضة نهاية العام المالي 2022م إلى 73,284,929,134 ريال مقارنة بمبلغ 36,248,943,830 ريال نهاية العام 2021م وبنسبة زيادة 102%

وارتفع رصيد النقدية والصندوق ولدى البنوك وما يعادله إلى مبلغ 46.45 مليار ريال نهاية العام 2022م مقارنة بمبلغ 13.55 مليار ريال نهاية العام 2021م وبنسبة زيادة 242%

كما ارتفع رصيد أرصدة عملاء ووكلاء الصرافة المدينة إلى 26.15 مليار ريال نهاية العام 2022م مقارنة بمبلغ 22.54 مليار ريال نهاية العام 2021م وبنسبة زيادة 16% .

وترجع هذه الزيادة إلى تنامي استحواد شركات ومنشآت الصرافة الحوثية المستحدثة على قطاع الصرافة التقليدية في الجمهورية اليمنية



شركات الصرافة الحوثة

يشكل قيمة رصيد النقدية وما في حكمها في قطاع الصرافة بنحو 60% لتجار المشتقات النفطية و 40% بقية التجار وتحويلات المغتربين.

هذه المؤشرات تزيد من مخاطر السيولة لدى شركات ومنشآت الصرافة التقليدية وتتمثل هذه المخاطر في مدى قدرة شركات ومنشآت الصرافة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى عدم مقدرة شركات ومنشآت الصرافة على تسهيل بعض الأموال بأسعار معقولة في إطار زمني معقول واختلاف أسعار الصرف الكبيرة بين مناطق سيطرة الميليشيا و مناطق الحكومة الشرعية.

جدول عينات توضح قيمة الاموال التي تتحصلها ميليشيات الحوثة من قطاع الصرافة خلال العام المالي 2022م

الاجمالي	رسوم ترخيص البنك المركزي	رسوم حكومية	تبرعات ومهرجانات الميليشيات	زكاة	ضرائب	البيان
110,493,000	16,679,000		66,365,000	5,560,000	21,889,000	شركة المنتاب اخوان للصرافة والتحويلات
35,291,886	5,700,000		10,016,970	17,909,916	1,665,000	شركة العامري للصرافة والتحويلات
305,238,963		11,309,799	83,633,902	18,743,354	191,551,907	شركة رشاد بحير للصرافة والتحويلات - النجم
34,778,208	8,860,000	10,052,964	2,205,784	7,925,542	5,733,918	شركة النعمان للصرافه
14,387,366		6,771,750		2,485,428	5,130,188	شركة النخبة للصرافه
28,003,456	4,832,050		8,088,000	7,961,098	7,122,308	شركة الروضة للصرافة والتحويلات
19,610,421		3,754,340	1,806,600	8,500,000	5,549,481	شركة النيل للصرافة والتحويلات التضامنية
528,192,879	36,071,050	31,888,853	172,116,256	69,085,339	238,641,802	الاجمالي

أبرز شركات ومحللات الصرافة الحوثية

المركز الرئيسي	اسم صاحب الشركة	اسم الشركة التجاري	م
امانة العصمة	محمد علي محمد الحوري وياسر علي محمد الحوري	شركة الروضة للصرافة والتحويلات المالية	1
امانة العصمة	عبدالمجيد عبدالله دباش وشريكة	شركة الرضوان للصرافة والتحويلات	2
امانة العصمة	طه الكبسي وحمزه الكحلاني	شركة النيل اكسبرس للصرافة والتحويلات المالية	3
امانة العصمة	ناجي القعيصي وحسين المطيعي	شركة العالمية اكس برس للصرافة	4
صحاء	احمد فتح وشريكه	شركة ارض السعيدة للصرافة والتحويلات المالية	5
		شركة لايت للصرافة	6



التوصيات

- تفعيل وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي لتتبع شركات الصرافة الوهمية ومراقبة تحويلاتها في مناطق سيطرة الحكومة وأي تحويلات لها في الخارج.
- استحداث قوائم عقوبات محلية يتم إدراج الشركات التي أنشأها الحوثي عبر فرع البنك المركزي في صنعاء، وإدراج ملاكها ومديرها وتعميم تلك القوائم دولياً.
- تهيئة المناخ لاستقطاب شركات الصرافة العريقة لنقل مراكزها من مناطق الحوثي إلى مناطق الحكومة.
- نوصي البنك المركزي بتقديم التسهيلات اللازمة لعمليات نقل شركات الصرافة القانونية إلى مناطق الحكومة.
- نوصي الحكومة بتفعيل التبادل المعلوماتي لمراقبة تهريب الأموال عبر المنافذ التي تغذي أرصدة شركات الصرافة الحوثية في الخارج.
- استيعاب تحويلات المغتربين اليمنيين خاصة في دول الخليج.
- تفعيل دور البنوك التجارية والإسلامية.
- إلزام البنك المركزي لجميع شركات ومنشآت الصرافة باقتصار دورها على أغراض إنشائها بموجب القانون والمتمثلة في بيع وشراء العملات وتوريدها إلى البنوك.
- تحويل الشركات الواردة في التقارير إلى النائب العام بتهمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإضرار بالاقتصاد الوطني.



CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة لشؤون الجلبير وثقوى الصرافة

التاريخ: ٢٠٢١/١٢/١٦
الرقم: ١١١٤

تعميم رقم (87) لسنة 2021م

موجه إلى كافة شركات وشركات الصرافة وفروعها

المخترمين

الأخوة/ منشآت وشركات الصرافة وفروعها

بعد النجدة:

إستناداً إلى القوانين المصرفية وتعليمات سرية اليات المالية، ودون الإحلال بأحكام قانون الضرائب والركنة.

وعليه، يُبغ مواءمة أي جهة كانت بأي بيانات إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من البنك المركزي وفق القوانين والتعليمات المنطق، ولي حال وجود أي شكوى أو إشكالية فيما يخص فهم المواصل بشكل مباشر مع البنك المركزي قطاع الرقابة على البنوك - الإدارة العامة للشؤون الأجنبي وتحويلات الصرافة- أو عبر جمعية الصرافين المسجون.

ملاحظة:

• بموجب على كل شركة أو مؤسسة صرافة نشر هذا التعميم في لوحة الإعلانات لبروحها وطرحه في كافترا.

وتقبلوا تحياتنا

سامي علي السباعي
وكيل قطاع الرقابة على البنوك

CENTRAL BANK OF YEMEN
Sana'a

قطاع الرقابة على البنوك

الإدارة العامة للشؤون الأجنبي وتحويلات الصرافة

البنك المركزي اليمني
صنعاء

التاريخ: ٢٠٢١/١٢/١٦

Date: 2021/12/16

تعميم موجه إلى كافة شركات وشركات الصرافة العاملة في الجمهورية

المخترمين

الأخوة/ شركات ومنشآت الصرافة

بعد النجدة....

تحققاً للتعليمات الصادرة إليكم بتاريخ 2017/12/3م وبحسب توجيهات السلطات العليا ولما فيه المصالح العام، يتم الالتزام بعد تنفيذ أي تحويلات مالية صادرة للخارج ابتداء من يوم الاثنين الموافق 2017/12/4م وحتى إشعار آخر باستثناء الحوالات الشخصية للأفراد المتعلقة بالمصاريف العلاجية والدراسية وستقف أعلى لا يتجاوز مبلغ خمسة الف دولار أمريكي وبشكل العناية الواجبة بعدم تجزئة الحوالات مع أهمية استكمال الإجراءات الخاصة بأحرف عميلك والمستندات المؤيدة للعرض من الحوالة والعلاقة بين المرسل والمستفيد وتحملكم مسئولية عدم الالتزام مع موافقتنا ببيان تفصيلي عن الحوالات الصادرة عبركم وعبر وكلائكم بشكل يومي ويعود أفضالنا اليوم التالي الساعة العاشرة صباحاً، يرجى الالتزام للأهمية.

وتقبلوا تحياتنا.....

نبيل منصور المنصور

وكيل الخلف للرقابة على البنوك



Regain

Yemen

مبادرة استعادة



HOUTHIS TAKING OVER THE BANKING SECTOR

BANKING SECTOR

IS USED AS A TOOL OF WAR

WWW.REGAINYE.ORG

IN YEMEN

REGAIN YEMEN

REGAIN YEMEN

INDEX

THE EXECUTIVE SUMMARY	21
THE BANKING SECTOR IN YEMEN	22
HOUTHIS' CASH TURNOVER VOLUME	23
THE BANKING SECTOR IN YEMEN	24-26
THE GRADUAL TRANSFORMATION TO HOUTHISIZE THE BANKING SECTOR	27-28
HOUTHIS EXCHANGE COMPANIES	29-35
MOST PROMINENT HOUTHIS EXCHANGE COMPANIES AND SHOPS	36
RECOMMENDATIONS	37

THE EXECUTIVE SUMMARY

- After the Houthis destroyed the banks, and since the banking sector is governed by international rules and agreements for compliance, the Houthis turned to exchange companies and resorted to various methods to tighten control over exchange companies and utilize them for their own benefit.
- The Iran-backed militias forced the exchange companies, which were operating before the Houthi coup, to conduct their financial transactions away from any international or local oversight. They assigned them financial tasks, such as collecting fees, paying salaries to militia members, and distributing cash aid to their members and the families of those killed, among other responsibilities.
- The Houthis use exchange companies to disburse funds and financial allocations for their leaders and members.
- The Houthis collect hundreds of billions of riyals annually from companies, firms, and exchange companies in their controlled areas in exchange for taxes, Zakat (Islamic alms), license renewals, and government fees.
- They force companies, firms, and exchange companies to pay large sums of money to finance their sectarian festivals and events all year round.
- Afterwards, the Houthis directed their efforts towards establishing their own financial network and system, separate from the existing companies which were subsequently subjected to harassment, persecution, kidnappings, looting, and extortion.
- The new Houthi network was used in financial transactions with Iranian-backed militias in the region to smuggle and transfer money, purchase weapons, and drugs.
- Continued support of the Houthis for their own currency exchange companies and undermining the banking and financial sector threatens the collapse of what remains of the Yemeni economy.
- The continued expansion of the Houthis in exchange companies helps them evade international supervision and contributes to the growth of terrorism financing and the perpetuation of the war.
- This report is a continuation of the "Yemen Regain" Initiative's series of research on

THE BANKING SECTOR IN YEMEN

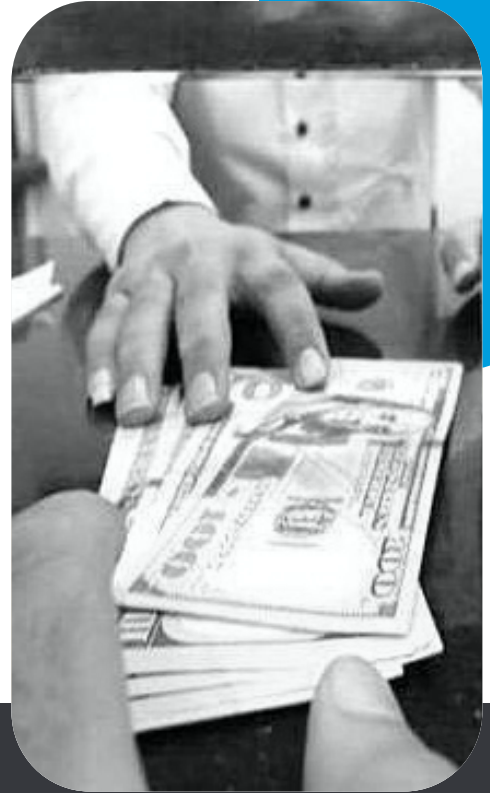
The total number of licensed exchange companies in Houthi-controlled areas by the end of 2023 reached approximately 1122 companies and exchange facilities, including 947 licenses for individual exchange offices and 175 exchange companies.

In Aden, the Central Bank of Yemen (CBY) has granted licenses to 96 exchange companies, 215 individual exchange facilities, and 55 exchange agents in remote areas, bringing the total number of exchange companies and facilities in the liberated provinces to 366.

Exchange companies operating in Yemen are considered quasi-official channels for transfers, as their establishment and continuity are carried out according to a license from the Central Bank of Yemen. However, their compliance with Law No. 20 of 1995 and its amendments by Law No. 15 of 1996 regarding the regulation of exchange operations, as well as their compliance with the instructions issued by the (CBY) in Aden is questionable.

Its activities and operations in practical reality are not completely subject to the supervision and monitoring of the (CBY) and other relevant official authorities. Reports indicate the prevalence of money transfer activities by individual exchange offices, whose activities are limited by law to buying and selling foreign currency, in addition to the presence of other individuals practicing these activities without any licenses.

The team of "Yemen Regain", has found that these exchange companies do not benefit from the money flowing through exchange companies, especially foreign currency. They also do not use their accumulated funds to finance direct commercial bank needs or development projects, which affects the stability of the exchange rate. Additionally, a portion of the expatriates' and workers' funds abroad do not enter the country to be monitored and tracked. Instead, they are invested outside Yemen or deposited in foreign banks in Iran, Iraq, Syria, Lebanon, Venezuela, and Turkey. In the best case scenario, they enter the country as goods through land outlets with Saudi Arabia and Oman, and by sea through the port of Hodeidah.



HOUTHIS' CASH TURNOVER VOLUME

The cash turnover volume in Houthi-controlled areas is estimated at YR9.07 trillion, accounting for 80% of the total cash supply of YR11.349 trillion, according to the Yemeni Central Bank's report in Aden for September 2023. This volume is distributed among commercial and Islamic banks, currency exchange companies in Houthi-controlled areas.

Exchange companies hold approximately YR4.15 trillion, distributed as follows:

- YR2.15 trillion.
- \$3.7 billion (532 riyals/dollar).

The total cash and near-cash in Houthi-controlled areas amounts to \$7.4 billion.

The cash mass of the Yemeni rial in the market is YR3.813 trillion, including:

- YR3.529 trillion circulating outside banks.
- YR2.15 trillion in the old edition (Sanaa's edition is 1.375 trillion until September 2016 and Aden's edition is 775 billion until February 2018).

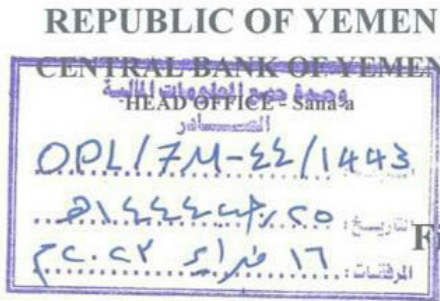


THE BANKING SECTOR IN YEMEN

Since the Houthi coup on the state and their control over the banking sector, they have carried out systematic violations against exchange companies. These violations included arrests, raids, confiscation, looting of funds, and various forms of pressure, with the aim of using exchange companies to implement their agendas, eliminate those companies, push them into bankruptcy, and replace them with alternative companies loyal to them.

As recently highlighted, there have been systematic violations by the Houthis against exchange companies and traditional expatriate agents through various methods. This includes increasing the value of licenses and cash guarantees at the central bank branch in Sanaa, as well as forcing exchange companies transfer all uncollected external transfers (forgotten transfers) to a special account at the central bank branch in Sanaa, which is controlled by the Houthis. They have also issued directives that contravene the Exchange Business Regulation Law No. 20 of 1995 and its amendments, and have obliged exchange companies to submit daily lists with the full names of beneficiaries of external transfers.





الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء
التاريخ: ٢٥ رجب، ١٤٤٤ هـ

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit

(تعميم الى جميع شبكات وشركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية)

المحترم

الأخ / المدير العام

شبكة/شركة صرافة/منشأة:

عناية مسؤول الاستقبال

بعدم التسمية ،،،

الموضوع: تعميم - استيفاء بيانات الحوالات

بالإشارة إلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (١) لسنة ٢٠١٠ م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وإلى المنشور رقم ٦ لسنة ٢٠٢١ م الصادر عن البنك المركزي-المركز الرئيسي صنعاء، يتم الالتزام بمتطلبات أعرف عميلك وفق متطلبات القانون ولائحته التنفيذية ومنشور وتعليمات البنك المركزي، ومن ذلك الالتزام من قبلكم والزام وكلائكم في الجمهورية، باستيفاء الأسم الرباعي لمرسل الحوالة والمستفيد منها وارقام هواتفهم عند إصدار أي حوالة، وكذلك رقم ونوع هوية المرسل وعنوانه، واستيفاء الوثائق المؤيدة لتسليم أي حوالة، وأثبتات رقم هوية المستلم ونوعها في نظام الشركة عند الصرف.

وتتحملون مسئولية مخالفتكم أو مخالفة وكلائكم لذلك.

وتقبلوا تحياتنا ،،،
رئيس وحدة جمع المعلومات المالية
وديع محمد السادة

THE BANKING SECTOR IN YEMEN

All incoming external transfers owned by Houthi opponents have been confiscated, and their families have been blackmailed and imprisoned in multiple cases.

The Houthis have temporarily closed many exchange companies in their controlled areas and extorted them by imposing hefty fines. They also used these companies to finance the militias and established a special prison for exchange dealers. Additionally, they created a department within the security and intelligence apparatus dedicated to suppressing exchange dealers.

The Houthis' most prominent violations against exchange companies include pressuring traditional exchange companies to transfer Iranian money and engage in illegal and suspicious Iranian oil trade. They have also exerted pressure on many traditional exchange companies to reduce their activity in favor of Houthi exchange companies that have emerged in the past four years, such as Al-Rawdhah Company, Al-Ridhwan Company, Al-Nile Company, and others.



THE GRADUAL TRANSFORMATION TO HOUTHISIZE THE BANKING SECTOR

The Houthi militias managed to gradually infiltrate the parallel banking sector by initially exploiting already existing companies that had a real presence before the Houthi coup in 2016.

The Houthis, at the beginning of their coup, exploited government, commercial, and Islamic banks because the operation of banks is subject to international rules and regulations, as well as their external relationships. Therefore, the Houthis turned to local exchange networks, which do not have international oversight.

Some famous companies and well-known money transfer networks that the Houthis were able to exploit (for example); Swaid Exchange Company and Al-Montab Brothers Exchange Company.

The Houthis have exploited a number of exchange companies to varying degrees depending on the size of the company. They have utilized the infrastructure of these networks to collect their revenues and transfer them to their own accounts in some Yemeni banks, especially the Cooperative and Agricultural Credit Bank (CAC Bank) branch in Sanaa. Some of these accounts were allocated to finance oil derivatives used in the war against Yemenis and to fund their war against the Yemeni people.



THE GRADUAL TRANSFORMATION TO HOUTHISIZE THE BANKING SECTOR

- The Houthi exploitation of these companies continued until they established and built their own financial networks, which will be explained later in this report.
- After analyzing and investigating the information and reports that the research team of “Yemen Regain” obtained, it became evident that the Houthis continue to establish numerous currency exchange companies and facilities under different names with the aim of evading international sanctions and oversight.
- In the recent period, a number of Houthi-affiliated companies operating in the exchange sector have been included in the US sanctions lists. However, the Houthis have granted licenses to new companies to carry out the same tasks. Therefore, it is necessary to target individuals who manage the licensing and authorization within the militias to prevent them from employing this sector.



HOUTHİ EXCHANGE COMPANIES

After the Houthis took advantage of existing financial companies, they later established their own network, including Al-Ridhwan Exchange and Transfers Company.



Al-Ridhwan Exchange and Transfer Company:

It was established under a founding contract issued on 27-3-2019 and was illegally licensed by the Central Bank in Sanaa with license number 347/2019.

The company's main headquarters is located on Al-Nasr Street in Sanaa, and it operates in the Republic of Yemen through its main center in the capital Sanaa and its branches in Saada and Hodeidah.

The founder of the company is Mohammed Abdullah Nasser Hussein Sawad, a well-known Houthi leader. However, he later relinquished control of the company to Abdulmajeed Abdullah Ahsan Dabash and Ali Mohammed Ahmed Al-Faqih in 2022. Al-Faqih is considered the financial arm of Houthi leader Mohammed AbdulSalam. "Yemen Regain" had previously revealed in its reports the connection of Al-Faqih's name to the establishment of many companies involved in oil imports for the benefit of Houthi militias.

The company is one of the investments of the Houthi Ministry of Defense, overseen by the leader Mohammed Al-Talibi, and operates in the field of converting salaries of some Houthi military sectors and financing weapons purchases.



HOUTHİ EXCHANGE COMPANIES

There is a dedicated account for the Yemeni Economic Institution, which is affiliated with the Houthi Ministry of Defense and considered a partner of Al-Ridhwan Company.

Through reviewing the company's financial center, it becomes apparent that it utilizes its depositors' funds to finance the Houthi war, as the company suffers from a complete liquidity shortage.

As we can see, the company is suffering from a liquidity crisis, as most of its obligations towards customers are distributed to debtors and unknown accounts with balances in Yemeni riyals in the (CBY) in Sanaa. This confirms the current lack of foreign currency in Houthi-controlled areas, where the militias force customers to receive their transfers in foreign currency equivalent in Yemeni riyals at an unrealistic and illogical exchange rate that does not correspond to the rising prices and inflation rate.

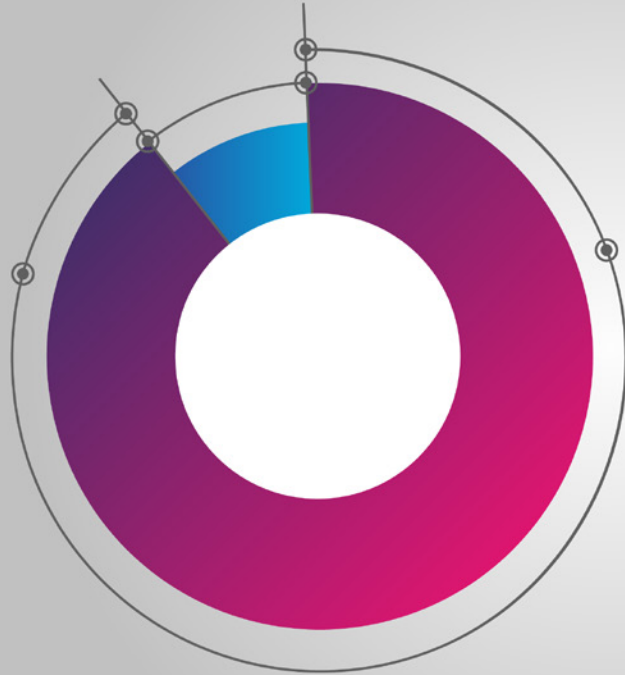
The audit balance for Al-Ridhwan Company on December 31, 2022, showed the following data:

Statement	Amount	Eq
Cash on hand (USD)	470,603,840.00	840,364.00
Company obligations (USD)	3,612,606,282.00	6,451,082.65
Deficit in foreign currencies		5,610,718.65



A simple glance at the above data reveals that the purpose of the Houthis in establishing exchange companies is to deplete foreign currencies in order to cover the purchase of weapons and transfers to other militias in the region.

HOUTHI EXCHANGE COMPANIES



النقدية بالصندوق دولار

التزامات الشركة بالدولار الامريكى

Trade Name

Al-Ridhwan Exchange Company

Date of Foundation

2019

Commercial Registration No

6478/21

Central bank license number

Paid-in-capital

YR500 million

The real sponsor of the company

Houthi Ministry of Defence

Houthi Supervisor

Mohammed Al-Talibi

Iwan for Exchange co.

Al-Nasser St. - Alshalf Bridge

Tel: 334056 - 334057 - 334058



شركة الرضوان للتصرافة والحوالات النقدية
صنفاء - شارع النصر - جسر الشلف
مكف: 334058 - 334057 - 334056

ميزان المراجعة

النوع	اسم الحساب	الرقم	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	رصيد اول الفترة	رصيد آخر الفترة
رئيسي	دائون افراد	231	1,954,934,133,7184	0	292,517,102,080,4058	293,252,788,143,8014	2,690,620,197,114	0	0	0
رئيسي	دائون شركات	232	0	604,700,964,5507	127,842,333,664,0354	129,700,398,620,22331,253,363,991,6372	0	0	0	0
رئيسي	ذمم دائنة مختلفة	233	27,975,685,678	0	12,600,250,642,298	12,578,137,265,804	5,862,309,184	0	0	0
رئيسي	حسابات دائنة اخرى	24	1,416,290,75	0	310,103,248,856,8564	310,106,519,195,1064	4,686,629	0	0	0
رئيسي	حسابات دائنة اخرى	24001	1,416,290,75	0	310,103,248,856,8564	310,106,519,195,1064	4,686,629	0	0	0
رئيسي	حساب السانج	25	73,373,380,8135	0	86,976,303,3703	1,329,321,2388	0	0	12,273,601,318	12,273,601,318
رئيسي	حساب الارباح والخسائر	25001	73,373,380,8135	0	86,976,303,3703	1,329,321,2388	0	0	12,273,601,318	12,273,601,318
رئيسي	المصروفات	3	0	0	258,659,972,117	258,659,972,117	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات ادارية وعمومية	31	0	0	258,659,972,117	258,659,972,117	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات ادارية	311	0	0	138,417,054,77	138,417,054,77	0	0	0	0
رئيسي	مصروفات عمومية	312	0	0	120,242,917,4	120,242,917,4	0	0	0	0
رئيسي	الارادات	4	0	0	1,180,396,294,5932	1,180,396,294,5932	0	0	0	0
رئيسي	الارادات النشاط	41	0	0	1,175,740,032,2338	1,175,740,032,2338	0	0	0	0
رئيسي	الارادات الحوالات	411	0	0	427,629,991,1208	427,629,991,1208	0	0	0	0
رئيسي	الارادات فوارق الصرف	412	0	0	748,110,041,113	748,110,041,113	0	0	0	0
رئيسي	ارادات اخرى	42	0	0	4,656,262,3594	4,656,262,3594	0	0	0	0
رئيسي	عمولات الابداع عبر المربع	42001	0	0	25,000	25,000	0	0	0	0
رئيسي	الحوالات الادارية	422001	0	0	874,934,935	874,934,935	0	0	0	0
رئيسي	بيع وشراء العملات	422002	0	0	262,850	262,850	0	0	0	0
رئيسي	الارادات اخرى	422004	0	0	2,033,967,5744	2,033,967,5744	0	0	0	0
رئيسي	ارباح بيع الاصول التانية	422006	0	0	946,158	946,158	0	0	0	0
رئيسي	سداد الرصيد	422008	0	0	501,184	501,184	0	0	0	0
رئيسي	فوارق تسديد الرصيد	422009	0	0	12,167,85	12,167,85	0	0	0	0
رئيسي	الاجمالي		615,555,081,7835	0	310,322,956,648,586	310,116,249,368,705	509,686,629,00,838,827,098	0	0	0
رئيسي	الرصيد		615,555,081,7835	0	206,707,279,882	0	408,847,801,902	0	0	0

HOUTHY EXCHANGE COMPANIES



Al-Nile Exchange and Transfer Company:

Al-Nile Exchange and Transfer Company (Taha Hussein Al-Kibsi), is a cooperative company that was previously known as Al-Nile Exchange and Transfer Company (Abdullah Khawlani and his Partner).

Al-Nile Company was established in accordance with the Companies Law and its amendments in the year 2021, where the transfer of ownership of the company was documented from Abdullah Hussein Khawlan to the ownership of Taha Hussein Sharaf Al-Kibsi and Hamza Ali Mohammed Al-Kahlani.

The company's activity focuses on supporting the military aspect.

The company is suffering from a liquidity crisis, as most of its obligations towards customers are distributed to debtors and unknown accounts with balances in Yemeni riyals in the (CBY) in Sanaa. This confirms the current lack of foreign currency in Houthi-controlled areas, where the militias force customers to receive their transfers in foreign currency equivalent in Yemeni riyals at an unrealistic and illogical exchange rate that does not correspond to the rising prices and inflation rate.

The company uses depositors' funds for money laundering and financing militias' trade abroad.

The audit balance for Al-Nile Company on December 31, showed the following data:

Statement	Amount	Eq
Cash on hand (USD)	1,217,721,156.00	2,174,502.06
Company obligations (USD)	12,019,573,536.00	21,463,524.17
Deficit in foreign currencies		-19,289,022.11



A simple glance at the above data reveals that the purpose of the Houthis in establishing exchange companies is to deplete foreign currencies in order to cover the purchase of weapons and transfers to other militias in the region.

HOUTHİ EXCHANGE COMPANIES



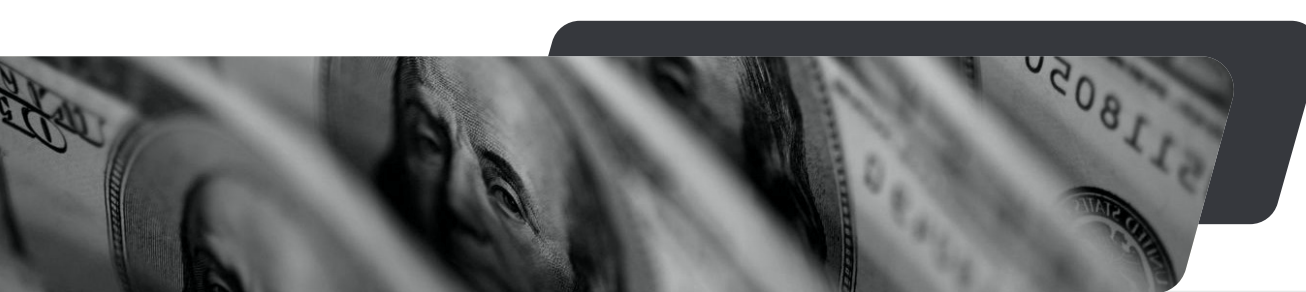
Al-Rawdha Exchange and Transfer Company:

Founded in 2019, the company operates in providing financial and banking services. Since its establishment, the company has been able to dominate a significant portion of the exchange and banking business market. It owns 7 branches and has 250 internal and external agents, serving 10,000 clients, including major oil derivatives importers and some prominent traders. The company specializes in domestic and international transfers, buying and selling foreign currencies, cash settlement, and mobile money transfers. It directly follows the leader of the militias, Abdul Malik Al-Houthi.

One of the prominent activities of Al-Rawdha Company is the import of petroleum derivatives and military spending for Houthi militias. They also control a significant portion of internal transfers in areas under the control of the militias, as well as a portion of official and unofficial external transfers. Additionally, they send money abroad, especially to Europe and America, to activists, journalists, and politicians affiliated with the Houthis.

Al Rawdha company's assets increased to YR73,284,929,134 by the end of the fiscal year 2022 compared to YR36,248,943,830 by the end of 2021, with an increase of 102%. The cash and bank balance, including the equivalent, also increased to YR46.45 billion by the end of 2022 compared to YR13.55 billion by the end of 2021, with an increase of 242%. Additionally, the balance of customers' and exchange agents' debts increased to YR26.15 billion by the end of 2022 compared to YR22.54 billion by the end of 2021, with an increase of 16%.

This increase is attributed to the growing dominance of newly established Houthi exchange companies over the traditional exchange sector in Yemen.



HOUTHİ EXCHANGE COMPANIES

The cash balance and its equivalent in the exchange sector constitute around 60% for merchants of petroleum derivatives and 40% for other traders and transfers from expatriates.

These indicators increase liquidity risks for traditional exchange companies. These risks include the extent to which exchange companies are able to fulfill their obligations on their due dates, as well as the inability of exchange companies to mobilize some funds at reasonable rates within a reasonable timeframe. Additionally, there is a significant difference in exchange rates between militia-controlled areas and government-control areas.

THIS TABLE ILLUSTRATES THE AMOUNT OF MONEY THAT THE HOUTHİS COLLECTED FROM THE EXCHANGE SECTOR DURING THE FISCAL YEAR 2022

Statement	Taxes	Zakat	Houthi donations and festivals	Governmental fees	CBY licensing fees	Total
Al-Montab Brothers Exchange and Transfer Company	21,889,000	5,560,000	66,365,000		16,679,000	110,493,000
Al-'Amiri Exchange and Transfer Company	1,665,000	17,909,916	10,016,970		5,700,000	35,291,886
Rashad Buheer Exchange and Transfer Company - Al-Najm	191,551,907	18,743,354	83,633,902	11,309,799		305,238,963
Al-Nu'aman Exchange Company	5,733,918	7,925,542	2,205,784	10,052,964	8,860,000	34,778,208
Al-Nokbah Exchange Company	5,130,188	2,485,428		6,771,750		14,387,366
Al Rawdha Exchange and Transfers Company	7,122,308	7,961,098	8,088,000		4,832,050	28,003,456
Al-Nile Exchange and Transfers Company	5,549,481		1,806,600	3,754,340		19,610,421
Total			172,116,256	31,888,853		

MOST PROMINENT HOUTHJI EXCHANGE COMPANIES AND SHOPS

No.	Name of the Commercial Company	The Owner	The Main Center
1	Al-Rawdha Exchange and Transfer Company	Mohammed Ali Mohammed Al-Houri and Yasser Ali Mohammed Al-Houri	The capital of Sanaa
2	Al-Ridhwan Exchange and Transfer Company	Abdul Majeed Abdullah Dabash and his partner	The capital of Sanaa
3	Al-Nile Express Company for Exchange and Money Transfers	Taha Al-Kibsi and Hamza Al-Kahlani	The capital of Sanaa
4	International Express Exchange Company	Naji Al-Quaisi and Hussein Al-Mutai'i	The capital of Sanaa
5	Happy Land Company for Exchange and Money Transfers	Ahmed Fatah and his partner	The capital of Sanaa
6	Light Exchange Company		



RECOMMENDATIONS

- Activating the information gathering unit in the (CBY) to track fake (ghost) exchange companies and monitor their transfers in government-controlled areas and any transfers they make abroad.
- Establishment of local sanctions lists, where companies established by the Houthis through the branch of the (CBY) in Sanaa are included, as well as their owners and managers, and those lists must be circulated internationally.
- Creating a conducive environment to attract reputable currency exchange companies to relocate their centers from Houthi-controlled areas to government-controlled areas.
- We recommend the (CBY) to provide the necessary facilities for the transfer operations of legal exchange companies to government-controlled areas.
- We recommend the Yemeni government to activate the information exchange to monitor the smuggling of funds through the ports that feed the balances of Houthi exchange companies abroad.
- Accommodating the Transfers of Yemeni expatriates, especially in Gulf countries.
- Activating the role of commercial and Islamic banks.
- The (CBY) is required to restrict the role of all exchange companies to their designated purposes according to the law, which involve buying and selling currencies and supplying them to the banks.
- Converting the companies mentioned in the reports to the public prosecutor's office on charges of money laundering, financing terrorism, and damaging the national economy.



CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة لشؤون الجلبير وثقوى الصرافة

التاريخ: ٢٠٢١/١٢/١٦
الرقم: ١١١٤

تعميم رقم (87) لسنة 2021م
موجه إلى كافة شركات وشركات الصرافة وفروعها

الأخوة/ منشآت وشركات الصرافة وفروعها

بعد النجدة: ١١١٤

المحترمين

إستناداً إلى القوانين المصرفية وتعليمات سرية اليات المالية، ودون الإحلال بالحكام وقانون الضرائب والركنة.

وعليه، يُبذل بموجب مواءمة أي جهة كانت بأي بيانات إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من البنك المركزي وفق القوانين والتعليمات المنطقية، ولي حال وجود أي شكوى أو إشكالية إحصائية مع الأمان فبمجرد التواصل بشكل مباشر مع البنك المركزي قطاع الرقابة على البنوك - الإدارة العامة للنفذ الأجنبي وثقوى الصرافة - أو عبر جمعية الصرافين المسجلين.

ملاحظة:
• يتوجب على كل شركة أو مؤسسة صرافة نشر هذا التعميم في لوحة الإعلانات لراعيها وطرحه في الموقع الإلكتروني.

وتقبلوا تحياتنا ١١١٤

سماحي علي السمانعي
وكيل قطاع الرقابة على البنوك

٢٠٢١/١٢/١٦

٢٩٧٨١٤ - ٢٩٧٧٥٨ - ٢٩٧٧٥٩
٢٩٧٧٥٨ - ٢٩٧٧٥٩ - ٢٩٧٧٥٩

CENTRAL BANK OF YEMEN
Sana'a

قطاع الرقابة على البنوك
الإدارة العامة للنفذ الأجنبي وثقوى الصرافة

التاريخ: ٢٠٢١/١٢/١٦

تعميم موجه إلى كافة شركات وشركات الصرافة العاملة في الجمهورية

الأخوة/ شركات ومنشآت الصرافة

بعد النجدة: ١١١٤

المحترمين

وفقاً للتعليمات الصادرة إليكم بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣م وبحسب توجيهات السلطات العليا ولما فيه المصلحة العام، يتم الالتزام بعد تنفيذ أي تحويلات مالية صادرة للخارج ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/١٢/٤م وحتى إشعار آخر باستثناء الحوالات الشخصية للأفراد المتعلقة بالمصاريف العلاجية والدراسية وستقف أعلى لا يتجاوز مبلغ خمسة الف دولار أمريكي وبشكل العناية الواجبة بعدم تجزئة الحوالات مع أهمية استكمال الإجراءات الخاصة بأحرف عميلك والمستندات المؤيدة للعرض من الحوالة والعلاقة بين المرسل والمستفيد وتحملكم مسئولية عدم الالتزام مع موافقتنا ببيان تفصيلي عن الحوالات الصادرة عبركم وعبر وكلائكم بشكل يومي ويعود أقصاه اليوم التالي الساعة العاشرة صباحاً، يرجى الالتزام لأهمية.

وتقبلوا تحياتنا: ١١١٤

نبيل منصور المنصور
وكيل الخلف للرقابة على البنوك



Regain

Yemen

مبادرة استعادة

الاستحواذ الحوثي على قطاع الصرافة

الصرافة أداة حرب

اتصل بنا

INFO@REGAINYE.ORG
TWITTER.COM/REGAINYEMEN

REGAINYE.ORG
INSTAGRAM.COM/REGAIN_YEMEN